

0552661518 بالمعنى الصحيح (1) . ومن ثم فإن المرجع فى حل أي اشكال يثور بين القانونين هو القانون الداخلي ، وعلى الأخص القانون الدستوري . فما من دولة الا وتحرص عادة على أن تضمن دستورها – وهو المصدر الرئيسي للقانون الدستوري – النصوص التي تؤكد سيادة قوانينها على أي قوانين أخرى . القانون الدستوري وفروع القانون العام الداخلي تقدم أن الفروع الرئيسية للقانون العام الداخلي – اذا تركنا جانبا القانون الدستوري – هي القانون الادارى والقانون المالي والقانون الجنائي . وبحكم أن هذه القوانين جميعا ترجع الى أصل واحد فانها تلتقى في الموضوع المشترك بينها وهو الدولة . غاية ما هنالك أن كلا منها ينظر الى (1) سبق أن ناقشنا هذا الموضوع بالنسبة الى القانون الدستوري وبيننا كيف ان الاعتراض الرئيسي على صفته القانونية مرده الى عنصر الجزاء . وجوهر المناقشة بالنسبة الى القانون الدولي واحد وان كان الاعتراض على صفته القانونية يجد مستندا اقوى ، وتتلخص أوجه الاعتراض في ثلاثة : عدم صدوره من سلطة سياسية عليا ، وعدم وجود محاكم تطبقه ، وعدم توافر جزاء يفرض اطاعته وتتلخص الردود على تلك الأوجه فيما يلي : بالنسبة للوجه الاول – الخلط بين القانون والتشريع وقد سبق بيانه ،